http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

قبيل تقصي البرلمان.. المدى تكشف تفاصيل جديدة لفرار قادة القاعدة

مسؤول رفيع المستوى: ضرب تحت الحزام وراء هروب سجناء البراضعية

أمراء دولة العراق الإسلامية احتجزوا لدى الشرطة على أنهم سرّاق!

□ بغداد / علي عبد السادة

بينما وافق البرلمان على لجنة تحقق في قضية هروب قادة كبار في القاعدة من سجن البصرة، تكشف تفاصيل جديدة حصلت عليها (المدى) عن الحادثة وجود صراعات حادة بين الجهات الحكومية تصل إلى درجة "الضرب تحت الحزام".

ويأتي ذلك في وقد علمت (المدى) أن قادة القاعدة الهاربين كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة من ١١ آب الماضي على خلفية تهم بالسرقة.

ورغم صعوبة الحصول على معلومات رسمية حول وجود اختراقات في مفاصل أمنية مهمة، إلا أن مصادر مختلفة تشير إلى أن المسؤول الاستخباري المتهم بتهريب السجناء جرى الانتقام منه على خلفية "دوره الكبير" في عملية صولة الفرسان عام ٢٠٠٨. وان عملية تهريب السجناء نفذتها، أو تورطت فيها، جهات نصبت فخا كبيرا للمسؤول الاستخباري.

وكان البرلمان العراقي قد وافق أمس الأول على تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في ملابسات فرار معتقلين من سجن القصور الرئاسية في محافظة البصرة في الرابع عشر من الشهر الجاري.

وبحسب معلومات خاصة فأن ابرز الهاربين الـ١٢ من سجن مجمع القصور الرئاسية هو ماجد عبد العزيز علي أمير أمراء المنطقة الجنوبية والوسطى لما يسمى بدولة العراق الإسلامية وهو أستاذ جامعي ويعد من اخطر الإرهابيين في مناطق الجنوب.

وأن من بين الهاربين أيضا إحسان نجم عبد الله معاون أمير التنظيم في مناطق الوسط والجنوب وهو اختصاص في صناعة العبوات وتلغيم السيارات، ومحمد اسحق يعقوب أمير تنظيم القاعدة في البصرة وهذا اعترف بقتل العشرات من أهالي البصرة.

هؤلاء تم التحقيق معهم واعترفوا بجرائمهم في البصرة وكان من المفترض أن يتم نقلهم إلى مكان احتجازهم لمحاكمتهم قبل أسبوع بعد أن اجري كشف الدلالة لهم وخضعوا لكافة التحقيقات.

وكان شارع عبد الله بن علي في سوق العشار وسط مدينة البصرة قد شهد، في الثامن من شهر تموز الماضي، وقوع ثلاثة تفجيرات بسيارتين مفخختين وعبوة ناسفة انفجرت بشكل شبه متزامن، وأسفرت عن مقتل ٤٣ مدنياً بينهم نساء وأطفال وإصابة ١٨٥ بجروح وحروق.

وما أن أقيل قائد الشرطة، وبدأ الحديث عن "خيانة" على مستوى رفيع، تضاربت الأنباء حول حقيقة الجهات التي تقف وراء ذلك، لكن مسؤولا امنيا رفيعا في المحافظة يكشف عن رواية مغايرة لتلك التي تفيد بان مسؤولا في خلية استخبارات البصرة تلقى أموالا طائلة لقاء تهريب السجناء.

يقول رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة إن المسؤول المعني، والذي تدور حوله الاتهامات، جاء من بغداد إلى المدينة مع بدء عملية صولة الفرسان، وساهم بشكل كبير في تحرير المدينة من العناصر المسلحة والإرهابيين.

وأكد علي غانم في اتصال هاتفي مع (المدى) أن المسؤول في خلية استخبارات البصرة – رفض الكشف عن اسمه – قاد عملية تحقيقات واسعة في المحافظة، كشف خلالها عن عمليات قصور وخروقات ارتكبتها الأجهزة الأمنية، كان من بينها أن عناصر دولة العراق الإسلامية كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية تحت عنوان "سراق" دون أن تتمكن تلك الأجهزة من التعرف على هويتهم الحقيقية.

وقال غانم إن المسؤول تمكن من خلال مع معلومات تحقيقية من أمراء دولة العراق الإسلامية في الموصل وبغداد وغيرها، استدل من خلالها على أمراء التنظيم في البصرة، وتبين أن احدهم يعمل أستاذا جامعيا هناك.

وكشف غانم أن عضو خلية الاستخبارات كان يراقب الأداء الأمني في المحافظة وكان يرفع تقارير أمنية إلى الحكومة العراقية تؤشر مجمل الخروقات وكانت تشمل قيادات أمنية رفيعة.

هذه المعلومات تتزامن مع إعلان لمصادر في الداخلية العراقية تفيد بأن عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وقالت تلك المصادر أن أهالي السجناء قاموا ببيع دورهم قبل هروب السجناء بأسبوعين، وأعطيت الأموال للأشخاص الذين ساعدوا على هروب السجناء من حمامات السجن.

وتابعت أن سيارات كانت معدة للسجناء أثناء هروبهم، لنقلهم إلى المنطقة التي يقصدونها، مما يدل على مدى حجم التخطيط العالي المعد للعملية.

وشهدت محافظة البصرة، في الثامن من تشرين الأول الماضي، إحباط محاولة لهروب عدد من المعتقلين في سجن الميناء بعد تمكنهم من تفجير قنبلة صوتية حصلوا عليها في ظروف غامضة وأشهروا السكاكين بوجه الحراس الذين أحبطوا المحاولة بعد إطلاق نار كثيف استمر لدقائق.

يشار إلى أن آخر حالة هروب شهدتها السجون العراقية تمثلت بفرار أربعة سجناء لهم ارتباطات بتنظيم القاعدة من سجن "كروبر" ببغداد في شهر أيلول بعد أيام قليلة من تسليمه للعراقيين بعدما كان يدار من قبل القوات الأميركية.

وفي شهر نيسان من العام المنصرم فر ٢٣ موقوفا مدانا بـ"جرائم الإرهاب" من سجن الغزلاني جنوبي الموصل.

حديث الغانم، وهو يدافع عن المسؤول الاستخباري، يأتي مناقضا لما نقلته وكالة "الوسط" المحلية. والتي نقلت عمّا أسمته مصدرا ميدانيا أفاد أن السجناء الـ (١٢) كانوا من كبار تنظيم القاعدة في العراق، وأنهم وراء كافة التفجيرات الإرهابية في مناطق الوسط والجنوب، وقد جرى تهريبهم من قبل مسؤولين أمنيين كبار يرتبطون بمكتب رئيس الوزراء.

وقال المصدر أن رئيس خلية الاستخبارات التي شكلها مكتب السيد رئيس الوزراء في البصرة، هو عضو سابق في حزب البعث بدرجة عضو فرقة، وهو الذي أصدر أمر نقل الإرهابيين المعتقلين من سجن المحافظة إلى القصور الرئاسية، وهو قرار غير قانوني، لكنه استغل منصبه وارتباطه بمكتب السيد رئيس الوزراء في فرض قراره على السلطات المختصة في البصرة.

لكن غانم نفى هذه المعلومات وقال الشخص المعني يتميز بكفاءته الاستخبارية العالية، وان "نجاحه" لم يرض أطرافا في المدينة.

أول مؤسسة رسمية تبحث في تفعيل استراتيجيات التعامل مع الإعلام

جامعة بغداد تطلق فعاليات أسبوع الإعلام الجامعي الأول الأسبوع المقبل

□ بغداد / المدى

في مبادرة أولى من نوعها تطلقها مؤسسة رسمية عراقية لبحث استراتيجيات التعامل مع الإعلام خدمة للمجتمع، تباشر جامعة بغداد فعاليات أسبوع الإعلام الجامعي الأول الأسبوع المقبل.

ويتضمن الأسبوع نشاطات إعلامية وعلمية وثقافية واجتماعية، يهدف الى مناقشة سبل تحفيز أداء الإعلام الجامعي وتقويم مسارات هذا الأداء، وتوسيع أفاق التعاون مع المؤسسات الإعلامية والتعليمية، خدمة للحركة العلمية والمجتمع.

ويؤمل أن يحضر احتفالية افتتاح الأسبوع الذي يرعاه رئيس جامعة بغداد موسى جواد الموسوي الأحد المقبل، عدد من المسؤولين والمعنيين بقطاعي التعليم العالي والإعلام، كما سيتم دعوة عدد من الإعلاميين المتعاونين مع الجامعة الأم، ممن أسهموا بتقديم صورة حقيقية وواقعية عن مستوى الأداء الفاعل للجامعة من خلال تغطياتهم الصحافية، وتقويم جهود المتعاونين مع الإعلام الجامعي، والإعلان عن ابرز ثلاثة مؤسسات جامعية، حازت نشاطاتها الاهتمام الإعلامي.

وستقام في اليوم الأول جلسة علمية، يشارك فيها عدد من الباحثين والمختصين في مجال الإعلام والاتصال، بدراسات بحثية، تناول مشكلات الإعلام الجامعي في العراق، وسيكون محور الجلسة (دور الإعلام الجامعي في تنمية قدرات الطلبة الجامعيين).

وتأتي أهمية هذا الموضوع من التصور السائد بشان تحديد دور الإعلام الجامعي في مجالات تغطية نشاطات الجامعية صحافياً، في وقت يمكن أن يمارس فيه هذا الإعلام دوراً أكبر في المجالات كافة داخل الحرم الجامعي، ومنها تنمية قدرات الطلبة.

وستعمل الجامعة على طباعة دراسات الباحثين في المجموعة الأولى لـ(دراسات في الإعلام الجامعي)، ليتسنى الإفادة منها، ومن التوصيات التي ستخرج بها، في مجال تقويم أداء الإعلام الجامعي، كما سيتم إطلاق أول سلسلة علمية ثقافية علمية تعنى بالإعلام الجامعي في العراق والمنطقة، بإشراف الاستاذ الدكتور موسى جواد الموسوي، رئيس جامعة بغداد، من خلال إصدار كتاب (الإعلام الجديد.. تطور الاداء والوسيلة والوظيفة) للدكتورة انتصار إبراهيم عبد الرزاق، مدير الإعلام والعلاقات العامة، والدكتور صفد حسام الساموك، الباحث المختص في شؤون الاعلام التفاعلي، وستقدم الجامعة جوائز للأكاديميين الفاعلين في ميدان الإعلام الجامعي، وجوائز أخرى مختلفة.

وتحمل فعالية اليوم الثاني تسمية (توظيف الخبرات)، عبر مناقشة واقع أداء الإعلام الجامعي للجامعة، من خلال قيام قسم الإعلام والعلاقات العامة بزيارة ميدانية إلى إحدى الجهات الإعلامية المختصة ومنها (هيئة الإعلام والاتصالات، او نقابة الصحفيين العراقيين، او المركز الوطني الإعلام بمجلس الوزراء)، واللقاء بعدد من الإعلاميين العراقيين الرواد في والتحاور معهم في خبراتهم السابقة في هذا المجال.

وستكون فعالية (الحوار المفتوح) حاضرة ضمن أسبوع الإعلام الجامعي الأول، من خلال تنظيم جلسة للحوار المفتوح بين عدد من منتسبي رئاسة الجامعة لمناقشة المشكلات التي تواجه سير أعمالهم بطريقة أخلاقية وشفافة، وبالتزام معايير حريات الرأي والرأي الآخر، وتوجيه الدعوة إلى رئاسة الجامعة لحضور تلك الجلسة.

كما سيجري قسم الإعلام والعلاقات العامة فعالية في (العلاقات العامة) من خلال بمناقشة تفعيل التعاون مع أقسام مركز جامعة بغداد الإدارية والعلمية، في قاعة مجلس الجامعة، وبحث سبل تفعيل التعاون المشترك، فضلاً عن عدد كبير من الفعاليات الثقافية والعلمية والاجتماعية والإعلامية.

نائب: تحديد "الآداب العامة" يخضع لمزاجية مركز القرار السياسي

العراق يعتمد ١٣٥٠٠ قرار لمجلس قيادة الثورة المنحل.. والبرلمان لم يعدل سوى ٢٩ منها

□ بغداد / اياس حسام الساموك

عبر مختصون في الشأن القانوني عن امتعاضهم من استمرار تطبيق قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سيما التي تتعلق بقمع الحريات العامة.

وانتقد برلمانيون المشرع العراقي كونه لم يضع معايير محددة لمفهوم النظام والآداب العامة الذي يختلف وفق طبيعة المكان والزمان مما جعله يخضع لتقدير صاحب القرار.

وتشير التقارير إلى أن عدد قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل للفترة ما بين تولي حزب البعث لسلطة في ١٩٦٨ حتى سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ بلغت ١٣٥٠٠ قرارا الأمر الذي أثر سلبا على النظاميين القانوني والقضائي، وان طبيعة هذه القرارات كانت تشريعية فضلا عن أنها لا تخضع للرقابة من قبل السلطات التشريعية في البلاد حينها.

إحصائيات لعمل البرلمان السابق أكدت أن ما تم معالجته خلال الدورة السابقة لا يتجاوز الـ ٢٩ قرارا فضلا عن أن بعض التشريعات كانت تعالج في طياتها بعضا من هذه القرارات، ففي سنة ٢٠٠٦ لم يسن أي قانون يلغي قرارا لمجلس قيادة الثورة في حين كانت التي تليها هي أعلى السنوات حيث بلغ عدد قوانين المعالجة للقرارات المذكورة ٢٣ قانونا أما في سنة ٢٠٠٨ ثلاثة قوانين، وفي ٢٠٠٩ قانون واحد والسنة السابقة قانونيين فقط.

مراقبون شددوا لـ"المدى" على وجود خلل في النظام التشريعي العراقي ففي ظل النظام السابق لم يكن هنالك تشريع صحيح ولا حتى رقابة لها، وأوضحوا أن ما تم معالجته من قرارات لمجلس قيادة الثورة المنحل هو أمر يتعلق في المصالح الشخصية، فقانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ الغي في المادة ١٧ منه قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠ المتعلق بإسقاط الجنسية، كون اغلب البرلمانيين كان النظام المباد قد اسقط عنهم الجنسية لاسباب مختلفة وجعل الحق لكل من اسقطت عنه طلب استردادها.

بيد أن مجلس النواب عجز عن سن أي قانون يلغي من خلاله أي اثر من آثار تقييد الحريات التي شنها النظام المباد خلال الحملة التي سميت حينها "بالإيمانية" لغرض اسلمة الشارع لأجل أجندة معينة، سيما قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤.

يشار إلى أن مؤسسة "المدى" للإعلام والثقافة والفنون تسعى من خلال مؤتمرها القانوني الذي يعد الأول من نوعه بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى لأجل البحث في اطر النظام القانوني العراقي ووضع التوصيات والعمل من اجل إنهاء جميع قرارات مجلس قيادة الثورة سيء الصيت.

منسق اللجنة التحضيرية للمؤتمر وثاب السعدي شدد لـ"المدى" على عدم مقدرة البرلمان ولا الحكومات التي عقبت إسقاط النظام المباد على إصلاح الخلل الموجود في النظام التشريعي من خلال وضع فلسفة واضحة تجاه تطوير المنظومة القضائية في العراق.

وأكد السعدي على حاجة البلاد إلى معالجة شاملة لجميع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل خلال ٣٥ سنة والحل لا يكون من خلال الإلغاء فحسب، كون الأمر يسبب أخطاءً جسيمة، فهو يحتاج إلى سن قوانين تلغي هذه القرارات وتعمل وفق مبادئ العدل والأنصاف، موضحا أن جميع المعالجات في المرحلة السابقة كانت جزئية تتفق مع وجهة نظر الأحزاب المسيطرة على المشهد السياسي.

ولفت السعدي إلى أن النظرة الأحادية لدى السلطة التشريعية هي خاطئة بل ينبغي أن تكون شاملة من اجل حل جميع الإشكاليات، فمعالجة القانون بطريقة فردية هو أمر خاطئ.

من جانبها أكدت الكتل السياسية عزمها إزالة جميع آثار قرارات مجلس قيادة الثورة من خلال ثورة للتشريعات يمكن سنها خلال هذه الدورة البرلمانية حتى تكون عبارة "استنادا إلى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل" في خبر كان.

النائب عن التحالف الوطني حسين الاسدي اتهم اللجنة القانونية في البرلمان السابق بأنها كانت مسيسة وغير فعالة فالأمر ملقى على عاتقها بالدرجة الأساس لإلغاء قوانين مجلس قيادة الثورة المنحل.

وأضاف الاسدي في تصريح لـ"المدى" أن المناكفات السياسية التي حدثت ومازالت تحدث هي السبب الرئيسي في عدم تأدية البرلمان لواجبه التشريعي من اجل القضاء على جميع القرارات التي كانت تصدر في ظل النظام المباد، مؤكدا تشكيل لجان خاصة للبحث في قضيتين مهمتين الأولى تتعلق بالمواد الدستورية التي بحاجة إلى سن قوانين وهي ٥٥ مادة أما المسألة الثانية فهي تتعلق بالنظر في قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وإلغاء ما يجب إلغاؤه وتعديل ما ينبغي تعديله.

وأردف الاسدي أن رئاسة البرلمان تعتزم التخلص من هذه القرارات التي وصفها الاسدي بالظالمة، موضحا انه لا يمكن النظر في هذا الموضوع دون حسم رئاسات اللجان والتي توقع الاسدي أن تتم مطلع الأسبوع القادم.

وفي السياق ذاته تثير مسألة النظام والآداب العامة مشكلة أخرى في فهم الأسباب الموجبة للمواد الدستورية والتشريعية وكيفية تطبيقها، كونها تختلف باختلاف الظرفين المكاني والزماني لتطبيق ما أمر به المشرع، فضلا عن هذا الأمر يخضع لرغبة صناع القرار.

ويعلق الاسدي قائلا "إن الكثير من المواد الدستورية والقانونية فيها غموض والسبب في ذلك هو القصور الذي كان موجوداً في المشرع العراقي حينها، الأمر الذي جعل النظام والآداب العامة تخضع لمن يسيطر على القرار، مبينا أن الأمر لا يمكن تحديده بنص معين فالمجتمع المدني الموجود في بغداد يختلف عمّا هو موجود في الأنبار والنجف، مبينا أن الأمر مختلف بين محافظة وأخرى ففي مكان ما نجد أن المدنية هي التي تسيطر على المشهد وفي آخر نجد العشائرية وهنالك مناطق نجد الجانب الديني وهكذا باختلاف المناطق".

وتابع الاسدي أن فهم النظام والآداب العامة يختلف أيضاً من شريحة إلى أخرى، فالتيار العلماني يفسره وفق ما هو يراه، والتيار الديني يفسره وفق العقائد والأيدلوجية التي ينتمي إليها.

وأعرب الاسدي عن توقعه في أن السنوات السبع السابقة غير كافية لمعالجة تراكمات المرحلة السابقة، بالنظر إلى التجارب الفرنسية والبريطانية والتي لازالت ومنذ ٢٠٠ سنة تبحث عن تعديلات لنظامها القانوني، محذرا من البيروقراطية الموجودة داخل عمل الوزارات نتيجة وجود قرارات صدام.

النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي شدد وفي اتصال هاتفي مع "المدى" أمس على عزم مجلس النواب الحالي بحل جميع تراكمات المرحلة الماضية، متهما اغلب البرلمانيين السابقين بالتقصير تجاه المواطن العراق، متابعا أن هذا التقصير كانت نتيجته واضحة على نتائج الانتخابات الحالية من خلال رحيل ٨٠ بالمئة منهم في مهب الريح ولم يحصلوا على ثقة الشعب العراقي.

وعبر الزوبعي عن تفاؤله حرص النواب الحاليين لمعالجة جميع المشاكل المتعلقة بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، رافضا في الوقت نفسه خضوع النظام والآداب العامة للاجتهادات الفردية، واصفا ما يقوم به مجلس محافظة بغداد من إغلاق للنوادي الأدبية هو خرق للحريات العامة، مشددا على أن النواب سيضعون هذا الأمر من صلب أولوياتهم.

وكانت النائبة عن ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي قد أوضحت وفي حديث سابق لـ"المدى" أن السنة الحالية ستكون صراعاً على الحريات المدنية، فبعض الأطراف تحاول تقويض التعدديات في الرأي، مشددة على ضرورة أن يبحث البرلمان مسألة تحديد مفهوم الآداب العامة الوارد في الدستور، فلا يجوز ترك تفسيره الأهواء، مبينة أن المجتمع العراقي هو حر وبالتالي سيرفض هو الآخر أي تقييد للحريات، خصوصا وان التقييد لا تقف وراءه بعض الأحزاب فحسب، إنما جهات إقليمية تحاول فرض بعض الأفكار على البلاد.

سلاماً يا عراق

درس مصري آخر

■ هاشم العقابي

لا تحتاج إلى زمن طويل كي تعرف طبيعة شعب مصر وكيف يفكر. ستة أشهر عشتها هناك كانت كافية جدا أن تعلمني كيف أتعامل وأتفاعل، أيضاً، مع المصريين من مثقفيهم إلى بسطائهم.

أهم ما يجلب الانتباه هو أن المصري يعرف معنى الحكومة. فهو لا يهمه دينها أو مذهبها أو شكلها. انه يقيمها من خلال أدائها، المصري يصد حكمه على حكومته من خلال سعر الطماطم والعيش وصحن الفول والكشري وحجم البطالة وتوفر المواصلات وباقي الخدمات العامة. "ده واجب الحكومة". هكذا يقولها المصري بيقين مطلق.

إنسان يحكم على الحاكم بهكذا طريقة، أجده اقرب للشعب البريطاني الذي حين لم ينتخب تشرشل، رغم انه دحر النازية. لم ينتخبوه لأنهم وجدوا انه لن يوفر لهم نظاما معيشيا واجتماعيا جيدا، رغم انتصاره في الحرب وإنقاذه بريطانيا من السقوط تحت الاحتلال النازي.

يرى المصري أن الحكومة تعمل مقابل أجر وامتيازات لذا عليها واجبات تؤديها مقابل ما تكسب أو تسرق. من هنا لا تجد مصريا يعمل نيابة عن الحكومة أو يدافع عنها حين ينتقدها الناس. "دي مش شغلتي".

ولأنه شعب صبور بالفطرة، يصبر كثيرا ويتحمل كثيرا لكنه، هو وليس غيره غيره، ردد بـ"آه" طويلة مع أم كلثوم: "إنما للصبر الحدود". ومن ذا يقف بوجه شعب إذا خانه الصبر؟ انتهى صبر المصريين بعد أن فاض بهم وملوا، فخرجوا على الحكومة لا ليفاجئوها، وحسب، بل وفاجئوا العالم كله. فقط الذي يعرف شعب مصر جيدا لم يفاجأ.

اغلبنا فوجئ بخطاب حسني مبارك ووصفه بأنه ظهر وكأنه لا يعرف ما يريه شعبه. الحقيقة انه يعرف جيدا ماذا يريد الشعب، لأنه ابن مصر وهو أدرى بشعابها. الشعب ضد أداء الحكومة فقال له مبارك غدا سأغيرها. من الطبيعي أن هذا لا يرضي السياسيين ولا الثوريين لان أهدافهم وغاياتهم ليست كما هي غايات الشعب. الإسلاميون يرون أن الإسلام هو الحل. والليبراليون يرونه في التجديد والثوريون بقلع الجذور من الدستور إلى الرئيس (من الباب إلى المحراب). هم يريدون شيئا والشعب يريد شيئا آخر. الشعب يريد حكومة غير التي جربها ولم تحسب له حسابا وينتظر ليرى أداءها.

الحس والهم الشعبيان لا يلتقيان، بالضرورة مع هم الناس خاصة بمصر. لذا لم تجد في هبة أهل مصر شعارا أو يافطة لحزب مهما كان دينه أو مذهبه. إنها ثورة شعبية خالصة لذا أخافت السياسيين بعد أن فاجأتهم أيضا.

ربما يعترض احد على ما ذهبت إليه بالقول: انه لولا انتفاضة تونس لما انتفض الشعب المصري. لا أنكر هذا أبداً، لكن تأثير ما حدث بتونس، لم يعلم المصريين الثورة، إنما عجل في كسر عتبة الصبر عندهم فمزقوا ثياب الصبر وانتفضوا. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أن الحكومة المصرية قد أخطأت في رهانها على صبر المصريين فخسرت الرهان بين يوم وليلة وصارت لا تدري ما تفعل وهي ترى أن ما قالته أم كلثوم صار واقعا. لقد تحول الصبر بعد أن فاض إلى طوفان شعبي لا يصده حتى السد العالي. هذا الطوفان الجماهيري الرهيب اكتسح قوى الأمن التي لم تجد طريقا لها غير الفرار. فرت قوى الأمن وصمتت الحكومة وحدث فراغ أمني مخيف فتح ساحة واسعة لفئران السطو والجريمة لتخرج من جحورها، خاصة في جنح الظلام.

ولأن الحكومة قد اختبأت والفئران خرجت من "زواغيرها" لتنشر الرعب في "درابين" مصر، صحي الشعب لدوره: "مدام مفيش حكومة ولا شرطة تحمي الناس من اللي هيه فيه صارت الشغلة شغلتنا بقه". وفي خلال أربع وعشرين ساعة، لا أكثر، مارس الشعب، خاصة الشباب منه، دور الحكومة ليخلص الناس من الرعب والسلب والنهب.

انه درس عميق لا يدركه إلا من يفهم كيف يقرأ قاموس طبيعة المصريين. انه ليس قاموسا مكتوبا على الورق ليفهم عن طريق القراءة، بل يفهمه فقط المصريون أو من عاش بينهم بتفاعل، لا بطريقة من يشاهد لعبة كرة قدم على التلفاز.

وللحديث بقية..